نريد وحدة أخوية

لعلَّ من الخير أن يتبين الأشقاء السودانيون وهم فى عاصمة الوادى أنَّ المصريين إخوة لهم بكل ما فى كلمة الأخوة من معنى. وأن يثقوا بأنَّ مصر ليس لها غرض فى السودان تستحى من أن تصرح به أو تعلنه على مشهدٍ من العالم أجمع، فمصر لا تريد كما يوهم الإنجليز امتلاكًا ولا استعمارًا ولا سيادة إنما تريد مصر الشقيقة وحدة مع شقيقتها السودان. وحدة تضم الوادى ملكًا ورعية، وحدة لا يمتاز فيها شقيق على شقيق، فلا مصرى ولا سودانى كما قضى الإسلام بأنَّ لا أعجمى ولا عربى، فيصبح الكل سواء فى الوطن الواحد، وينظر إليهم كذلك أمام العالم.

ولقد فسَّرت مصر الوحدة فجعلتها واضحة المعالم ظاهرة الحدود منذ أول لحظة قدم فيها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا التشريعات التى رأتها وزارته لازمة لإلغاء معاهدة سنة 1936 واتفاقيتى الحكم الثنائى للبرلمان المصرى بجلسة 8 أكتوبر سنة 1951.

ولعلَّ من الخير أيضًا أن نضع تحت أنظار أشقائنا ضيوف مصر الأعزاء العبارات نفسها التى نطق بها زعيم الشعب بلا منازع فى اليوم التاريخى المشار إليه.

قال رفعته فى بيانه.

وبإلغاء هذه المعاهدة وهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى يعود الوضع فى

السودان من تلقاء نفسه إلى ما كان عليه قبل الاحتلال. فتستبعد كل علاقة للإنجليز بالسودان، ولا تبقى إلا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان.

كما يتعين إصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن، وهذا ما يتكفل به مشروع القانون المقدم إليكم فى هذا الشأن.

وقد توخينا فيه التزام المبادئ الأساسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين فى الشمال والجنوب. والمحقة لتمتع السودان بحكم ذاتى كامل ودستور ديمقراطى صحيح، تاركين جميع التفصيلات للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم أصدق تمثيل.

ولعلَّ من الخير كذلك أن نورد نص خلاصة المرسوم بمشروع قانون الخاص بدستور السودان الذى نصت المادة الأولى منه، على أن يكون للسودان دستور خاص تعدُّه جمعية تأسيسية تمثل أهالى السودان وينفذ بعد أن يصدق عليه الملك ويصدره. وتتولى الجمعية التأسيسية كذلك إعداد قانون انتخاب يعمل به فى السودان بعد التصديق عليه وإصداره.

وقد أشارت المادة الثالثة إلى أنَّ هذا الدستور يكفل إقرار النظام الديمقراطى النيابى فى السودان. والفصل بين السلطات، وإنشاء مجلس وزراء مسئول أمام البرلمان السودانى واستقلال السلطة القضائية وكفالة جميع الحريات.

وبذلك يتحقق للقطر الشقيق فى نطاق الوحدة حكم ذاتى واسع المدى.

ولا يستثنى إلا الاحتفاظ بالشئون الخارجية وشئون الدفاع والجيش والنقد، فهذه يتولاها الملك فى جميع أنحاء البلاد (مصر والسودان) فى حدود الدستور المصرى.

وهذه الأمور ليست إلا مظاهر للوحدة ورباطًا وثيقًا للأخوة، فهى ليست قيودًا

يفرضها أخ على أخيه إنما هى رباط ارتبط بها الأخوان معًا ولمصلحتهما معًا فليس لأحدهما أن ينفرد فى الشئون الخارجية أو شئون الدفاع.

ولقد سبق لى أن كتبت كلمة فى هذا الموضوع قبل أن توفد بعثة إلى مصر نشرتها البلاغ فى أوائل شهر مايو الحالى عنوانها «مصر لا تريد سيادة اسمية ولا فعلية على السودان»، و كلها تدور حول هذا المعنى، وقد أوضحت فيها الحدود التى رسمتها مصر برلمانًا وحكومة للوحدة المقصودة.

وكلمتى اليوم ككلمتى بالأمس تعبر عما يجول فى قلب كل مصرى نحو إخواننا السودانيين جميعًا على كافة ميولهم لا نريد لهم ولنا إلا الخير بعد أن يخلصنا الله جميعًا من ربقة الأجنبى وعبودية المستعمر، ولعلَّنا أحوج ما نكون إلى إقناع إخواننا الموجودين بمصر الآن بحسن نوايانا وسلامة اتجاهنا.

على هذه الأسس السليمة وضعت وزارة الوفد بناء الوحدة للوادى، وفى هذه الحدود الواضحة أصبح للسودان الاستقلال الذاتى الداخلى تحت التاج المصرى ولا يحول أحد دون تحقيق هذا البرنامج إلا وجود الإنجليز بالسودان، فهم كما يفهم كل إنسان لا يريدون ترك السودان، احتفاظًا به لأنفسهم، وما هذه العبارات التى يرددونها بين حينٍ وآخر من تعهدات قطعوها على أنفسهم، لأشقائنا إلا ذر للرماد فى العيون فهم يريدون السودان مستعمرة لهم خصوصًا بعد أن ضاع من أملاكهم الشىء الكثير، وما هذا الحدب على السودانيين إلا دجل سياسى لا ينطلى على أحد.

فليدرك إخواننا السودانيون ذلك تمامًا وليفهموا أنَّ الإنجليز يريدون أن ينفردوا بهم فإذا ما انفردوا بهم فلن يستطيعوا التخلص منهم ولعلَّ في احتلالهم لبلادنا إلى الآن عبرة تقنع السودانيين بنوايا الإنجليز.

ولعلَّ الوسيلة الوحيدة للتعجيل بالتخلص من الإنجليز فى مصر والسودان

جميعًا هى أن يتفق الأخوان الشقيقان على ذلك. إن هذا لو وقع لقطع على الإنجليز كل طريق وضاعت منهم كل حجة وعلَّة.

والله وحده المسئول أن يوفق بين قلبينا فى مصر والسودان فتتحد كلمتنا على أن نكون أخوين متعاونين فى الحقوق والواجبات وأن يكون كل منا فى داره مستقلًا بذاته وأن نكون أمام الغير وحدة موحدة تحت التاج المصرى العريق.